

تختلف النظم القانونية بين البلدان، تقوم هيئة تشريعية أو هيئة مركزية أخرى بتدوين القانون وتوحيده. [13][14] تستخدم الشريعة القائمة على المبادئ الإسلامية كنظام قانوني أساسي في العديد من البلدان، يمكن تقسيم نطاق القانون إلى مجالين. يتعلق القانون العام بالحكومة والمجتمع، بما في ذلك القانون الدستوري والقانون الإداري والقانون الجنائي. يتعامل القانون الخاص مع النزاعات القانونية بين الأفراد أو المنظمات في مجالات مثل العقود والممتلكات والأضرار والقانون التجاري. [17] هذا التمييز أقوى في بلدان القانون المدني، فإن الفجوة بين القانون العام والخاص أقل وضوحاً في ولايات القانون العام.